



## رد الوزير الأول على تساؤلات نواب المجلس الشعبي الوطني بمناسبة تقديم بيان السياسة العامة للحكومة 2023

14 أكتوبر 2023

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني الفاضل؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السيدات والسادة، النواب المحترمين؛
- أسرة الإعلام، الحضور الكريم.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

بداية، وقبل الشروع في الرد على تساؤلات السيدات والسادة النواب، أرى أنه من الواجب التوجه بحملى عبارات الشكر والتقدير والعرفان إلى رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد إبراهيم بوغالي المحترم، وأقول له، لقد أدت الجلسات بكثير من الإحترافية والحكمة والهدوء، مما سمح لجميع المتدخلين بالتعبير عن آرائهم واقتراحاتهم بكل حرية، وهو ما تعتبره الحكومة تعزيزا لدور البرلمان وتوثيقا للعلاقات بين السلطين التشريعية والتنفيذية من خلال تشجيع الحوار البناء والمثمر وتوجيهها للنقاش نحو المسائل الجوهرية، مما ساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف هذه الجلسة، وأضاف قيمة حقيقية لها.



والشكر موصول أيضا لكم أنتم السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر على العناية التي أوليتموها لبيان السياسة العامة للحكومة، إذ تمكنتم في ظرف وجيز من الاطلاع على أدق التفاصيل التي وردت فيه، وقد إنعكس ذلك على نوعية الكثير من المداخلات والدقة في التحليل، مما جعلني أقرر تنصيب فريق خاص على مستوى ديوان الوزارة الأولى، لمتابعة كل تدخلاتكم بتفاصيلها وموافاتي بتقرير مفصل عنها حتى يتسنى للحكومة الأخذ بما ورد فيها من اقتراحات، وتصويب ما اتفقنا عليه جميعا على أنه يستحق التصويب.

كما لا يفوتني أن أعرب لكم عن كبير إمتناني على جميل مشاعر التقدير والاحترام التي عبر عنها العديد من الإخوة النواب وما بادلتكم به أعضاء الطاقم من عبارات التقدير، تتم عن نبيل أخلاقكم أولا، وعلى حرصكم على تفضيل أسلوب المغالبة بالنقد البناء، بما يخدم مصلحة البلاد، وطننا المفدى، بعيدا عن المزايدات.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

وبالعودة إلى الرد على تساؤلات وانشغالات السيدات والسادة النواب، فإن أكثر الانشغالات التي طرحت، تناولت موضوع القدرة الشرائية للمواطن ومسألة التحكم في أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع، هذه المسألة كنت قد تطرقت إليها عند عرضي لبيان السياسة العامة للحكومة، حيث قدمت مختلف الإجراءات التي قامت بها الحكومة من أجل بلوغ هذا الهدف.

ومن باب التذكير، فمسألة حماية القدرة الشرائية للمواطن، مسألة حيوية تكتسي أقصى درجات الأهمية عند رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، وعند الحكومة التي تحرص دائما على الطابع الاجتماعي للدولة الجزائرية المكرس في بيان أول نوفمبر ودستوريا كذلك ومن خلال وضع المواطن ضمن أولوياته مهما كانت الظروف واعتبار الحفاظ على كرامته وعلى قدرته الشرائية خط أحمر، وهو ما تلتزم الحكومة دائما بتطبيقه، التزاما منها بتوجيهات السيد رئيس الجمهورية واعتقادا منها بأنه الصواب، مهما كانت الظروف الاقتصادية والمالية للبلاد.



وأغتنم هذه المناسبة أيضا كي أعود إلى المقاربة التي اعتمدها الحكومة في مساعيها لدعم القدرة الشرائية وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين من خلال جملة الإجراءات والآليات والقرارات الاقتصادية التي تطرقت إلى بعض منها في مداخلتي أثناء عرض بيان السياسة العامة للحكومة.

فمضى الحفاظ على القدرة الشرائية يظهر جليا من خلال تطور مبلغ التحويلات الاجتماعية المباشرة التي سيرتفع من **2.714** مليار دج في سنة **2023** إلى **2.895** مليار دج في سنة **2024**، أي بزيادة **181** مليار دج، والذي يعادل **19,17%** من ميزانية الدولة لسنة **2024**، نذكر منها مبلغ **582** مليار دج لدعم مواد الحليب والحبوب والزيت والسكر، و **163** مليار دج، بعنوان الربط بالكهرباء والغاز والمياه، ناهيك عن دعم السكن الذي يقدر ب **313** مليار دج.

كما اتخذت الحكومة عديد الإجراءات من أجل استقرار الأسعار، بالرغم من الظرف الدولي المضطرب والذي أدى بالكثير من الدول إلى الاستنفار من أجل توفير المواد الأساسية لمواطنيها بالرغم من الأحوال المناخية غير العادية التي شهدتها عدة مناطق من العالم، وبلادنا منها كذلك، و ما نتج عنه من فيضانات وحرارة شديدة أدت إلى خسارة الغل والمنتجات لكثير من الفلاحين.

كما قامت الحكومة بمكافحة الممارسات المتعلقة بالمضاربة غير المشروعة التي أدت إلى الارتفاع الفاحش لأسعار بعض المواد الغذائية واسعة الاستهلاك لاسيما البقول الجافة، فقد قررت الحكومة تحديد هوامش الربح القصوى في مختلف مراحل الإنتاج والتوزيع بالجملة والتجزئة لهذه المواد وهو إجراء يرمي لحماية القدرة الشرائية للمستهلك وضمان استقرار السوق.

في هذا الخصوص فإن الحكومة قد انتهت من إعداد مشروع مرسوم تنفيذي لتحديد هوامش الربح القصوى بالنسبة للبقول الجافة والأرز وكذا المواد الغذائية واسعة الاستهلاك الأخرى وذلك

قصد وضع الآليات القانونية التي تحمي بصفة نهائية المستهلك وأخلقة الممارسات التجارية قصد الحفاظ على التموين المنتظم للسوق.

من جهة أخرى وحتى لا يبقى السوق الوطني عرضة لاضطرابات الأسعار على مستوى الأسواق الدولية، بل وأحيانا عدم توفر هذه المواد الأساسية المعنية وجب وضع إجراءات استعجالية من أجل الوصول إلى الأمن الغذائي خاصة في بعض المواد الاستراتيجية.

وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية الرامية لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية واسعة الاستهلاك، تم اعتماد تدابير خاصة، لاسيما، لإعادة بعث شعبة البقول الجافة قصد تلبية كامل احتياجات السوق الوطنية عبر مقارنة عملية جديدة، تدخل في حيز التنفيذ ابتداء من هذه السنة، تتضمن توسيع المساحة المخصصة لإنتاج البقول الجافة إلى **150.000** هكتار وكذا توجيه **34** مزرعة نموذجية تابعة للديوان الجزائري المهني للحبوب بمساحة إجمالية **37.700** هكتار، لإنتاج البقول الجافة بشكل حصري.

كما قررت الحكومة تكوين مخزون أممي بما يوافق **12** شهرا من الاستهلاك الوطني من البقول الجافة لاسيما عن طريق انجاز مراكز تخزين جديدة.

أما فيما يخص تربية المواشي فإن هذه الشعبة تواجه تحديات عديدة، بداية من التقلبات الاقتصادية وصولاً إلى الضغوطات البيئية والتي تتمثل خصوصا في الجفاف الذي عرفته بلادنا لسنوات متتالية والتي أدت إلى تدهور المراعي ونقص كبير في الأعلاف الذي كان له أثر كبير في نقص عدد القطيع وهذا ما أكدته نتائج الإحصاء لسنة **2022-2023**، الذي قامت به الدولة، لأول مرة، والذي خلص إلى تراجع هذه الثروة الحيوانية إلى **21,7** مليون رأس منها **17,3** مليون رأس غنم من بينها **13** مليون من النعاج تتعرض لاستغلال الذبح غير القانوني. أما فيما يخص الأبقار فإن عددها لا يتعدى **1,16** مليون رأس منها **525.000** من الأبقار الحلوب.



ومنه فإن تناقص عدد رؤوس الماشية أثر سلبا على وفرة اللحوم الحمراء في السوق الوطنية وارتفاع أسعارها، وعليه ولضمان استقرار شعبة اللحوم الحمراء وتنميتها، اتخذت إجراءات لفتح استيراد لحوم الأبقار والأغنام مع خفض الحقوق الجمركية من 30% إلى 5% وهذا ما يسمح بـ:

- توفير اللحوم الحمراء وضبط أسعارها،
- المحافظة على الثروة الحيوانية ومضاعفتها.
- وبخصوص ضمان استقرار شعبة اللحوم البيضاء وتنميتها، اتخذت الدولة إجراءات لتدعيم وفرة المنتج عبر فتح ظرفي لاستيراد كمية محدودة من اللحوم البيضاء وبيض التفقيس وهذا ما سيسمح بـ:
- توفير المدخلات البيولوجية؛
- توفير اللحوم البيضاء بأسعار معقولة؛
- القضاء على مشكل الوسطاء وهذا من خلال تقليص المتدخلين في عملية تسويق اللحوم البيضاء،
- تكوين مخزون أممي تحسبا لشهر رمضان المقبل وأي طارئ آخر واستقرار الأسعار

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

وبخصوص التساؤلات الخاصة بضبط وتأطير السوق يجدر التنويه بما قامت به الحكومة من أجل تطوير النسيج التجاري وإعطاء دفع جديد للممارسات التجارية الرسمية من خلال اتخاذ عدة إجراءات وتدابير تتعلق لاسيما بما يلي:

- تنمية قطاع التوزيع بالجملة، عبر وضع حيز الخدمة لسوق جديد سنة **2023** بولاية قالمة إضافة إلى الأسواق الجهوية السبعة على المستوى الوطني، في كل من ولايات سطيف، عين الدفلى، الجلفة، معسكر، ورقلة، ميلة. وقد تم إطلاق حملات تحسيسية وإعلامية لإدماج الناشطين على مستوى الفضاءات غير الشرعية في الأسواق النظامية.
- تخصيص مساحة **30** هكتار ببلدية بئر توتة لإنجاز مشروع سوق الجملة للمواد الغذائية، قصد امتصاص التمركز التجاري بالسماز والقبه بالجزائر العاصمة.
- كما تعكف الحكومة حاليا وفق مقاربة تشاركية إلى إيجاد حلول لاستيعاب التجار الناشطين في الفضاءات الموازية ودمجهم في الأسواق غير المستغلة والبالغ عددها **622** سوق من أصل **1.502** سوق تجزئة على المستوى الوطني.
- وفي مرحلة أولى، وقصد الاستغلال الفعلي لهذه التجهيزات التجارية وضمان تسهيلات أكبر للمتعاملين الاقتصاديين لا سيما منهم الشباب باشرت الحكومة ما يأتي:
- إعادة النظر في أحكام المرسوم التنفيذي المحدد لشروط وكيفيات انشاء وتنظيم الفضاءات التجارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية، حيث تم إعداد مشروع مرسوم تنفيذي يتضمن شروط انشاء وتنظيم اسواق الجملة والتجزئة؛
- توسيع مدونة رموز نشاطات التجارة المتنقلة وإنشاء رموز جديدة قدرت بحوالي 40 نشاط موزعة بين قطاعي التوزيع بالتجزئة والخدمات وتبسيط عملية القيد في السجل التجاري في هذا الاختصاص، بلغ عدد المسجلين إلى غاية 30 أفريل 2023 الماضي 186.139 تاجر متنقل.
- وفي مجال إعادة تنظيم شبكة التوزيع الوطنية، تم إعداد مشروع مرسوم تنفيذي يتعلق بإنشاء شبكة التوزيع الواسع، كما تم اتخاذ إجراءات ميدانية في مجال التحكم في شبكة توزيع المواد واسعة الاستهلاك والتي تشمل **12** منتوج نذكر منها الزيت، السكر، السميد، الفرينة، العجائن



الغذائية، مركز الطماطم، البقول الجافة، حليب الأطفال، المياه المعدنية والمشروبات والحليب المدعم.

كما تم إعداد منصة تسيير ومتابعة خاصة بفضاءات التخزين (غرف التبريد والمستودعات) لمتابعة هذه الفضاءات والتي بلغ عددها **17.651** فضاء.

أما فيما يتعلق بمحاربة المضاربة غير المشروعة، وطبقا لأحكام القانون رقم **21 - 15** المؤرخ في **28** ديسمبر **2021**، المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة؛ الذي حدّد صور المضاربة غير المشروعة، ونظرًا لأنّ مثل هذه الجرائم الاقتصادية تمس بمصالح المستهلك والدولة، فقد أسفرت عمليات الرقابة المنجزة خلال التسعة أشهر الأولى لسنة **2023**، على تسجيل **149.705** تدخل مكّن مصالح الرقابة من تسجيل عدة جنح وتحرير عدة محاضر متابعة قضائية.

بالإضافة إلى ذلك، قامت مصالح الرقابة باتخاذ إجراءات إدارية تحفظية تمثلت في حجز سلع تقدر بـ **899,97** طن.

فضلا عن هذه الإجراءات، إتخذ بنك الجزائر العديد من الإجراءات للتحكم في التضخم المستورد الذي يعد من بين الأسباب الرئيسية للتضخم في الجزائر، تمثلت في المقام الأول، في استخدام الأداة الأكثر مواءمة في مثل هذه الحالات، وهي سعر الصرف الإسمي، حيث ساهم ارتفاع سعر الصرف الفعلي الإسمي بنسبة **8.1%** على أساس سنوي في جويلية 2023 بشكل كبير في التخفيف من التضخم المستورد. هذا الارتفاع في قيمة الدينار تم تحقيقه بفضل الأداء الجيد للمؤشرات الاقتصادية الرئيسية للجزائر، وبشكل خاص الرصيد الإيجابي المستمر الذي شاهده ميزان المدفوعات.

بالإضافة إلى ذلك، قام بنك الجزائر بزيادة **100** نقطة أساسية، اعتبارًا من أبريل 2023، في معدل الاحتياطات الإلزامية الذي ارتفع من **2%** إلى **3%**.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

من بين الإجراءات التي تندرج أيضا في إطار الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن، أعيد التذكير بمسألة تامين الأجور والرواتب للموظفين بالإضافة إلى معاشات المتقاعدين، حيث تم:

- رفع أجور الموظفين بقطاع الوظيفة العمومية لفائدة أكثر من 2,8 مليون موظف ووعون متعاقد، على مدى سنتين بأثر مالي قدره 341 مليار دج، لسنة 2023 و 578 مليار دج ابتداء من سنة 2024.

- تخفيف العبء الضريبي من خلال مراجعة سلم الضريبة على الدخل الإجمالي لكل فئات الأجراء بموجب قانون المالية لسنة 2022، بأثر مالي قدره 174 مليار دج،

- بالإضافة إلى إعفاء من يقل دخلهم عن 30.000 دج في الشهر من دفع الضريبة على الدخل الإجمالي.

أود هنا، الرد على أحد الإخوة النواب الذي تطرق إلى موضوع تجميد الترقية في الوظيفة العمومية الذي تم اقراره سنة 2014، ضمن سلسلة الإجراءات الذي اتخذتها الحكومة آنذاك لتعزيز التوازنات المالية للدولة، أنه قد تم رفعه نهائيا بناء على تعليمات السيد رئيس الجمهورية.

حيث سيستفيد أزيد من **280** ألف موظف من قرار رفع التجميد عن الترقية، ممن يستوفون شرط الأقدمية، بأثر مالي اجمالي للعملية قدره **29.6** مليار دج.

غير أنه لاستدراك التأخر المسجل قرابة **9** سنوات، وبالنظر للعدد الهائل للموظفين المعنيين، تقرّر تجسيد عمليات الترقية تدريجيا على مدى ثلاث سنوات **2023**، **2024** و**2025** بمعدل **100.000** ترقية في السنة. وستعود عمليات الترقية في الوظيفة العمومية، الى مسارها الطبيعي بدءا من سنة **2026**، وفقا لمخططات تسيير الموارد البشرية لكل قطاع، وبالتالي فلا إقصاء لأحد.

وبخصوص دعم الفئات الهشة عن طريق الدعم المالي الموجه للفئات الاجتماعية الضعيفة والمحتاجة من خلال برامج اجتماعية، حيث تمثلت على الخصوص في ما يلي:



- التكفل بالرفع من قيمة المعاشات والمنح الأدنى للتقاعد من خلال تخصيص، بعنوان سنة 2023 مبلغ 129,15 مليار دج.

- تقديم إعانة قدرها 10.000 دج، لفائدة العائلات المعوزة خلال شهر رمضان، بتخصيص مبلغ 16,6 مليار دج لسنة 2023؛

- التكفل برفع المنحة المخصصة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى 12.000 دج /شهريا، ومبلغ المنحة الجزافية للتضامن إلى 7.000 دج /شهريا، بأثر مالي سنوي يقدر بـ50 مليار دج ؛

كما عملت الحكومة على تحفيز التشغيل وخلق فرص عمل عبر مقاربة إقتصادية عبر مختلف أجهزة ترقية الإستثمار ودعم المقاولاتية عن طريق التحفيزات الجبائية وغير الجبائية التي تقدمها الدولة، ويضاف هذا إلى جهود المرافقة والمساعدة التي تقدمها الدولة، حيث تطرقت خلال عرض البيان إلى مقدار الإنفاق الضريبي الذي تقدمه الدولة من أجل خلق نشاطات مدرة للثروة ومناصب الشغل الدائمة المقدر بـ**49, 448** مليار دينار.

إجراء آخر مهم يدخل في هذا الإطار، ويخص التكفل بمنحة البطالة بتخصيص اعتمادات مالية في سنة 2023، بمبلغ 423,9 مليار دج، وكذا التكفل برفع قيمة المنحة من 13.000 دج إلى 15.000 دج شهريا.

وسعيا لرفع قابلية التشغيل للمستفيدين من هذه المنحة الذين تجاوز عددهم أزيد من مليوني مستفيد، تم توجيه ما يفوق 141.000 منهم إلى دورات تكوينية، وتم تنصيب ألى غاية أوت 2023، ما يقارب 26.000 في منصب عمل.

أما بخصوص عملية إدماج المستفيدين من جهازي المساعدة على الإدماج المهني والادماج الاجتماعي لحاملي الشهادات، والتي تندرج ضمن مسعى تجسيد التزامات السيد رئيس الجمهورية، التي ترمي إلى إدماج أزيد من نصف مليون مستفيد في مناصب شغل قارة، حسب الرزنامة التي ضبطتها الحكومة بإتمام العملية قبل تاريخ 31 ديسمبر 2023.



ضمن هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنه لم يتبق سوى 1% من المعنيين بالإدماج على مستوى الهيئات والإدارات العمومية، وعددهم 2.540 مستفيد، أما الباقي في القطاع الاقتصادي العمومي فيمثل نسبة 26,8، وفي القطاع الاقتصادي الخاص، فإن النسبة المتبقية تقدر بـ 24,6%.

وفي هذا الإطار، اسمحوا لي أن أعيد على مكارم مسامعكم بعض الأرقام التي سمعتموها سابقا، وأخرى لم تسمعوها بعد بخصوص التوظيف وخلق مناصب الشغل خلال هذه الفترة.

ففي قطاع التربية الوطنية أنشئ ما مقداره 103831 منصب في هذه الفترة فقط، بعنوان إدماج في القطاع الإداري والعمومي لمنتسبي DAS وDAIT تم إدماج 541.000 منتسب، كما تم توظيف 10.830 أستاذ منهم 7630 حامل شهادة دكتوراه وشهادة ماجستير غير أجير. في مجال الصحة تم توظيف 3164 ممارس طبي سنة 2022 و1195 بين طبيب وصيدلي في سنة 2023.

بعنوان القطاع الاقتصادي تم توظيف أكثر من 243.000 عامل من جانفي 2023 إلى أوت 2023.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

ودائما في إطار تشجيع القدرة الشرائية، يجدر التنويه أنّ الحكومة عكفت خلال السنتين الأخيرتين على إدراج العديد من الأحكام الجبائية وغير الجبائية ضمن قوانين المالية، تهدف في مجملها إلى تعزيز القدرة الشرائية للمواطن، سواء من خلال تفادي الزيادات في الضرائب التي قد يكون لها تأثير على الزيادة في الأسعار، بل على العكس من ذلك، قامت بإدراج تحفيظات ضريبية تهدف إلى استقرار الأسعار وإلى دعم الاستثمار في القطاعات المنتجة، ومن بين هذه الإجراءات نذكر على وجه الخصوص ما يلي:

- مراجعة أقساط الجدول السنوي للضريبة على الدخل الاجمالي، مع زيادة الحد الأدنى غير الخاضع للضريبة إلى 20.000 دج، بدلا من 10.000 دج.

- منح تخفيض ضريبي بنسبة 50% بعنوان الضريبة على فوائض القيمة، عند بيع المساكن الجماعية المكونة للعقار الوحيد والمسكن الرئيسي؛
- إعفاء الزيت الغذائي والسكر، من الرسم على القيمة المضافة، وكذا إعفاء بذور الصوجا الموجهة لإنتاج الزيت الغذائي والسكر الخام، من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، عند تجاوز سقف الأسعار المحددة؛
- إعفاء الزيت الخام والمسحوق الناتج عن سحق البذور الزيتية محليا، لمدة خمس (5) سنوات ابتداء من الأول جانفي 2022، من الرسم على القيمة المضافة؛
- إلزام الفلاحين منتجي الحبوب، المستفيدين من دعم الدولة، ببيع جميع إنتاجهم من القمح والشعير إلى الديوان الجزائري المهني للحبوب؛
- دعم أسعار المنتجات الحيوانية، عن طريق إعفاء أغذية المواشي والدواجن والمدخلات الموجهة لإنتاجها، من الرسم على القيمة المضافة؛
- تخفيض معدل الرسم على القيمة المضافة إلى 9% بدلا من 19% على المنتجات المحلية من تربية المائيات؛
- إلغاء الرسم الداخلي للاستهلاك على معدات الحاسوب المندرجة ضمن التعريفات الجمركية؛
- إعفاء تذاكر النقل الجوي للمسافرين من وباتجاه مناطق الجنوب الكبير، من الرسم على القيمة المضافة؛
- السماح بجمركة السيارات التي يقل عمرها عن ثلاث (03) سنوات، مع تطبيق تخفيض على الحقوق والرسوم يتراوح بين 20% و80%

- تخفيض الحقوق الجمركية من 30 إلى 5% على عمليات استيراد اللحوم الحمراء الطازجة ابتداء من 31 مارس 2023 إلى 31 ديسمبر 2024.

دائما وفي إطار وضع سياسة ضريبية ترمي إلى بعث الاقتصاد الوطني

لقد تضمنت قوانين المالية 2022 و2023 عدة تدابير تهدف إلى إعادة النظر في بعض الأنظمة الجبائية المطبقة وتخفيف العبء الضريبي على المؤسسات والأفراد، وضرورة ضمان تحقيق التوازن بين تعبئة الموارد الجبائية ووضع آليات وأدوات لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز الاستثمار.

هذه الإجراءات مكنت من إعطاء نتائج مرضية بخصوص إعادة بعث النشاط الاقتصادي، لاسيما مع دخول قانون الاستثمار الجديد حيز التنفيذ وكذا مختلف أجهزة المقاولاتية.

تجدر الإشارة هنا إلى إنشاء أكثر من 139.000 سجل تجاري، منها 16.590 سجل تجاري لشخص معنوي، خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2023.

من جهة أخرى، بلغت قيمة تحصيل الجباية العادية للسبعة أشهر الأولى من سنة 2023 ما قيمته 2.488 مليار دينار مسجلة بذلك ارتفاع قدره 16% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022.

كما عرفت الجباية العادية خارج الضريبة على الأجور للسبعة أشهر الأولى من سنة 2023، ارتفاعا قدره 13,7% مقارنة بنفس الفترة لسنة 2022 وارتفاعا 21,6% مقارنة بنفس الفترة لسنة 2019.

كما سجلت الجباية المباشرة خارج الضريبة على الأجور ارتفاعا قدره 33% مقارنة بسنة 2022 بالرغم من مختلف الإعفاءات والتخفيضات الضريبية المدرجة، كتلك التي مست الرسم على النشاط المهني بالنسبة لبعض النشاطات والضريبة على الدخل الإجمالي لفائدة المتعاملين الاقتصاديين والأفراد والرسم على القيمة المضافة وكذا الحقوق الجمركية فيما يخص بعض المواد والتجهيزات، لاسيما تلك الموجهة لترقية الاستثمار ودعم القطاع الفلاحي والمواد والسلع ذات

الاستهلاك الواسع، علاوة على التحفيزات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الناشئة والمؤسسات الحاضرة قصد تسهيل وتشجيع إدماجها في الدائرة الاقتصادية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

فضلا عن ذلك، فالمشاريع المهيكلية التي أطلقتها بلادنا كمشروع الفوسفات المدمج، ومشروع غار جبيلات أو مشروع واد أميزور، فضلا عن مساهمتها في تنويع مصادر الدخل وجعل بلادنا رائدا في المنطقة في تصدير مختلف المواد الأولية، ووصول بصناعاتنا الوطنية إلى مراحل جدمتقدمة من الاندماج، ستحدث نقلة كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما عن طريق خلق عشرات الآلاف من مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة، ومئات شركات المناولة التي ستنشأ وكذا المرافق الخدمية التي ستترتب عنها.

وعليه فمن المهم الإشارة إلى المجهودات غير المسبوقة للدولة منذ سنتين من أجل إطلاق مشاريع استراتيجية تشمل جميع القطاعات الحساسة على غرار المشاريع المذكورة آنفا إضافة إلى مشاريع أخرى في قطاعات الري والفلاحة و الأشغال العمومية والسكن.

حيث بلغت مجمل نفقات الاستثمار المسجلة في سنة 2022 مبلغ 3.913 مليار دج، كما ارتفع ذات المبلغ إلى 4.019 مليار دج بالنسبة لتقديرات سنة 2023، وتخص هذه النفقات مشاريع هيكلية، نذكر منها:

1- مشروع منجم غار جبيلات والفوسفات المدمج بتخصيص مبلغ إجمالي قدره 1.337 مليار دج لإنجاز الهياكل القاعدية لخطي السكك الحديدية، منها:

- 756 مليار دج لإنجاز خط السكة الحديدية الذي يربط بشار وتندوف (مشروع غار جبيلات)، حيث تم التكفل الكلي بتسجيل إنجاز هذا المشروع بعنوان سنة 2023؛

- ومبلغ 581 مليار دج للتكفل بمشروع الفوسفات المدمج لإنجاز خط السكة الحديدية الذي يربط عنابة وجبل العنق.



وفي إطار بعث المشاريع الهيكلية الأخرى المرافقة لمشروع الفوسفات المدمج، تم رفع التجميد على مشروع توسعة ميناء عنابة، بإنجاز رصيف منجمي برخصة التزام تقدر بـ 92 مليار دج، وهو مسند للوكالة الوطنية للمنشآت المينائية التي تم إعادة تنظيمها بداية الشهر الحالي لتضطلع بمهام تأهيل وإعادة تأهيل جميع المنشآت المينائية، مما سيمكن قطاع المنشآت القاعدية من التوفر على وكالة متخصصة في إنجاز وتأهيل المنشآت الأساسية المينائية، بهدف تعزيز وتحسين استغلالها في المستقبل.

كما تم الانطلاق في مشروع إنجاز توسعة ميناء أرزيو وكذا إنجاز ورشة لتصليح البواخر الوطنية وكذا الأجنبية وفقا للمعايير الدولية للأمن والسلامة البحرية بمبلغ إجمالي يقدر بـ 36 مليار دج. هذا المشروع المدمج من شأنه الرفع من قدرات هذا الميناء إلى 4 مليون طن لمختلف السلع الموجهة للتصدير كمنتجات الحديد والصلب واليورينا، لا سيما وأن أشغال ربط هذا الميناء بالمنطقة الصناعية لبطيوحة بواسطة السكك الحديدية على مسافة 7 كم قد شارفت على الانتهاء، وذلك وفق مقارنة و نظرة متكاملة تسمح بربط منجم غار جبيلات بميناء أرزيو على مسافة إجمالية تقدر بـ 1650 كم.

2- المشاريع متعلقة بالرفع من قدرات التخزين للحبوب والتي تم التخصيص بعنوانها مبلغ 331,566 مليار دج، موجهة لإنجاز 30 صومعة و350 مركز جوارى للتخزين، وذلك في إطار الإستراتيجية الوطنية الرامية

إلى رفع قدرات التخزين إلى 09 مليون طن لدعم الإنتاج الوطني وتعزيز الأمن الغذائي عبر رفع المخزون الأثمي لاسيما للحبوب إلى 09 شهرا من الاستهلاك الوطني.

3- مشاريع إنجاز وحدات سكنية بمختلف الصيغ، إذ تم تخصيص بشأنها غلاف مالي قدره 770,8 مليار دج، خلال الفترة الممتدة من سنة 2021 إلى 2023 للتكفل بعمليات إنجاز 62.000 وحدة سكنية بصيغة السكن العمومي الإيجاري 433.182 وحدة سكنية بصيغة السكن المدعم (السكن الريفي، السكن العمومي المدعم، البيع بالإيجار).

4- مشاريع محطات تحلية مياه البحر والمشاريع ذات الصلة:

فبالإضافة إلى غلاف مالي قدره 290 مليار دج المخصص لإنجاز خمس (5) محطات كبرى لتحلية مياه البحر، ذات سعة 300.000 متر مكعب في اليوم لكل محطة، فإن قطاع الري قد استفاد خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2023، من غلاف مالي قدره 164 مليار دج، موجه أساسا لربط شبكات التوزيع لمحطات تحلية مياه البحر قيد الإنجاز وكذا إنجاز 04 محطات لتحلية مياه البحر أحادية الكتلة إضافة إلى محطات التطهير.

كما تم رفع التجميد على 3 عمليات كبرى بمبلغ إجمالي قدره 46,2 مليار دج موجهة لإنجاز تحويلات المياه من سدّي كاف الحير (ولاية تيارت) وفرقوق (ولاية معسكر) و تدعيم تزويد بشبكة المياه الصالحة للشرب.

وفي نفس السياق، وردا على تساؤلاتكم وطلباتكم حول رفع التجميد عن بعض المشاريع الرامية إلى دفع التنمية على المستوى المحلي وخلق مناصب الشغل، أود التذكير أنه، إضافة إلى كل المشاريع الجديدة المسجلة والمشاريع قيد الانجاز، قد تم رفع التجميد إلى غاية شهر أوت 2023 على 782 عملية تجهيز عمومي بمجموع رخص التزام بمبلغ 1.273 مليار دج منها 256,7 مليار دج تخص 489 عملية تابعة للبرنامج القطاعي غير الممركز.

ومع هذا فإن الحكومة ستسعى إلى تعجيل رفع التجميد على عمليات التجهيز موضوع طلباتكم المتعلقة بإنجاز العمليات ذات الصلة بما فيها المشاريع الجارية التي تستهدف تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

لقد كان موضوع الاستيراد في صلب الكثير من التدخلات في هذه الجلسة وحتى خارج إطار مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، وكنت قد قدمت في العديد من المناسبات بعض التوضيحات بهذا الخصوص، لا سيما تلك المتعلقة بضرورة التفريق بين التحكم في الواردات من أجل ترشيد الإستهلاك والمحافظة على توازنات الاقتصاد الكلي وكبحها، الذي لم يكن أبدا في مسعى عمل الحكومة ولا ضمن توجهات الدولة، مثلما تروج له بعض الأطراف.

حيث عملت الحكومة على إعادة تنظيم هذا القطاع الحيوي وتطهيره من التجاوزات الخطيرة التي كانت تستهدف تهريب العملة الصعبة إلى الخارج وإغراق السوق بالكماليات بل أكثر من ذلك، استيراد الخردة والحجارة بفواتير مبالغ فيها وبتواطؤ من بعض الموردين في الخارج، وهو ما تم الوقوف عليه بمرارة، مما أدى إلى ضرورة إعادة النظر في الإطار التنظيمي المتعلق بقطاع الاستيراد من أجل البيع على الحالة نهاية سنة 2021، وتم وضع استراتيجية جديدة لتنظيم هذا القطاع الحساس، تأخذ في الحسبان حماية صناعتنا الناشئة ومنتوجنا المحلي، والذي يعتبر أولوية الأولويات.

وللتذكير فقد مكنت هذه الإجراءات من تطهير هذا القطاع ليتقلص عدد المتدخلين في استيراد البضائع الموجهة للبيع على الحالة إلى 14.858 متدخل بعدما كان عددهم قبل سنة 2022 يتعدى 43000 متدخل دون المساس باحتياجات السوق الوطنية والمستهلك.

وكدليل على عدم تقييد الواردات، تشير إحصائيات التجارة الخارجية للأشهر الثمانية الأولى من هذه السنة، إلى ارتفاع القيمة الإجمالية للواردات بنسبة +10,38%، بينما سجلت زيادات معتبرة لواردات





المدخلات من السلع الموجهة لقطاعات النشاط كسلع التجهيزات الزراعية (+29,77%) والصناعية (+37,36%)، بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية غير الغذائية (+24,85%)، وذلك تماشيا مع نسبة النمو المعتمدة التي تشهدها هذه القطاعات المنتجة، في إطار التحفيز التي أقرتها الحكومة في مجال الاستثمار وخلق الثروة.

ومنه فإن الحكومة لم تمنع الاستيراد وانما قامت بتأطير عمليات الاستيراد من خلال إعطاء الأولوية للإنتاج الوطني عند الاستيراد، وهذا قصد حماية الإنتاج الوطني من جهة وتشجيع الشركات الجزائرية الخاصة منها والعامّة لتوسيع استثماراتها، هذا ما سيؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة تسمح بالمساهمة في القضاء على ظاهرة البطالة، لذا نحن دائما نحث المتعاملين الاقتصاديين على التوجه من الاستيراد للبيع على الحالة إلى الإنتاج الصناعي الوطني، قصد تطوير وتنويع المنتج الوطني والولوج إلى الأسواق الخارجية الكبرى بمنتجات متنوعة ومنافسة لأكبر العلامات العالمية.

وبخصوص الإجراءات المتعلقة بترقية الصادرات خارج المحروقات، أشير إلى تنصيب المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات، تنفيذًا لتعليمات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، هذا المجلس عقد أول اجتماع له شهر سبتمبر الفارط.

وفي هذا الإطار يجدر التذكير بأهم التدابير الهادفة إلى ترقية الصادرات:

- تبسيط إجراءات التصدير عبر إنشاء رمز نشاط جديد على مستوى المركز الوطني للسجل التجاري مخصص حصريا لهذا الغرض؛
- استحداث منصات لوجستية مخصصة للتصدير على مستوى ولايتي تلمسان وإيليزي (دبداب) من قبل شركة لوجيترانس (LOGITRANS) ومنصة الشركة الوطنية للمعارض والتصدير؛



- تجسيد إنشاء بنوك جزائرية بالخارج ومراكز عرض دائمة في كل من نواكشوط وداكار للإنتاج الوطني؛
  - وضع منصة رقمية لدى وزارة التجارة وترقية الصادرات تخصص لتلقي ومعالجة الشكاوى الواردة من المصدرين، وتساهم في رفع كل العراقيل عن عمليات التصدير واتخاذ التدابير اللازمة؛
  - تفعيل وتطوير نشاط الرواق الأخضر الخاص بالمصدرين من طرف المديرية العامة للجمارك مع ادراج الشركات المصدرة كمتعامل معتمد لديها؛
  - إنشاء جهاز يقظة اقتصادية على المستويين المركزي والمحلي (غرف التجارة والصناعة) لجلب أي فرصة لتصدير الانتاج الوطني؛
  - تحديد إمكانات التصدير التقديرية من خلال تنظيم اجتماعات تشاورية وتنسيقية مع الشعب الاقتصادية ذات القدرات التصديرية، على غرار شعب مواد البناء، الأجهزة الكهرومنزلية، مواد التجميل، المنتجات الزراعية، والجلود والفلين، المواد الكيماوية وغيرها؛
  - التكفل بتسوية مستحقات المصدرين العالقة لسنوات 2017، 2018، 2019، 2020 و2021، عبر تخصيص اعتماد مالي قدره 5 مليار دج؛
  - الانتهاء من إعداد مشروع مرسوم تنفيذي يهدف إلى إنشاء مناطق حرة في كل من ولاية تندوف ومنطقة طالب العربي بولاية الوادي ومنطقة تيمياوين بولاية بيج باجي مختار ومنطقة تين زاواتين بولاية إن قزام.
- السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب



أما بخصوص موضوع اكتظاظ الأقسام، يجدر التنويه بأن هذه الظاهرة تمس نسبة ضئيلة من المؤسسات التعليمية في بعض الولايات، وهو ناتج أساسا عن عدم استلام مشاريع الهياكل المدرسية المسجلة في آجالها المحددة، لاسيما بسبب عمليات التجميد التي عرفتھا العديد من المشاريع ابتداء من سنة 2015 وكذا بسبب آثار جائحة كورونا (كوفيد 19) التي عرفتھا بلادنا على غرار العديد من بلدان العالم.

وقد تم اعتماد حلول مكيفة حسب كل وضعية، مؤسسة بمؤسسة، مثل إعادة التقسيم الجغرافي للمؤسسات التعليمية واللجوء إلى نظام الدوامين الجزئي أو الكلي في المدارس الابتدائية، العمل بأفواج تربوية متنقلة، فتح ملحقات بالمؤسسات التعليمية المجاورة مع توفير النقل والإطعام للتلاميذ الذين يقطنون بعيدا عن مؤسساتهم، استغلال المحلات المتخصصة في المتوسطات والثانويات.

أما فيما يتعلق بالإفراج عن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية تجدر الإشارة إلى التعليم السامية التي أسداها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بمناسبة اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 12 سبتمبر 2023، قصد الإفراج عن القانون الأساسي الخاص بالتربية الوطنية قبل نهاية السنة الجارية. فقد انتهينا من هذا المشروع وسيصدر قبل نهاية سنة 2023، فمبارك لكل عمال التربية.

وبالنسبة للانشغالات المطروحة في ميدان الصحة، بدءً بطلبات انجاز مستشفيات في عديد المناطق من الوطن، فيجدر التذكير بأن قطاع الصحة يعتمد حاليا على "الخريطة الصحية الوطنية" التي تكفل التوزيع العادل للخدمات الصحية عن طريق التحديد الأمثل للمواقع الجغرافية لتوطين الهياكل الصحية وفقا لمعايير ديمغرافية مع ضرورة التوزيع الملائم للموارد البشرية المتوفرة.



هذه الإستراتيجية في توزيع الهياكل الصحية والموارد البشرية كفيلة بتحسين النسبة الوطنية لاستغلال الاسرة المخصصة للاستشفاء، والتي لا تتعدى حاليا نسبة 45%.

وفي المقابل، وعملا بالخريطة الصحية الوطنية، تم خلال سنة 2023 تسليم ووضع حيز الخدمة 13 مؤسسة استشفائية جديدة، كما تم فتح 61 عيادة متعددة الخدمات بالإضافة الى 161 قاعة علاج.

أما بخصوص العتاد الطبي، فإن قطاع الصحة يولي أهمية قصوى للصيانة الدائمة للأجهزة الطبية، حيث اتخذت عدة إجراءات في هذا الميدان من أهمها: وضع حيز الخدمة لبرنامج الصيانة **GMAO** الذي يسمح بتسيير عملية الصيانة عن طريق الرقمنة، و هو برنامج ذو مقاييس عالمية يهدف إلى تنظيم و متابعة يومية لعملية الصيانة، كما تم التوقيع على عقود للصيانة الوقائية لتجنب العطب المتكررة، إضافة إلى تكوين يد عاملة وطنية متخصصة في صيانة العتاد الطبي الثقيل.

وفيما يخص تحسين التكفل بمرضى السرطان، فسيتم اقتناء 29 مسرعا جديدا للمعالجة بالأشعة لفائدة مراكز مكافحة السرطان، تضاف إلى الترسانة الموجودة حاليا حيز الخدمة، وقد تم في هذا الإطار إبرام عقود الصيانة الدائمة مع الشركتين العالميتين المتخصصتين في المسرعات الخطية من

نوع **ElektagVARIAN**.

بالنسبة للإجراءات المتخذة لضمان وفرة الأدوية على المستوى الوطني، كأدوية التخدير وبعض الأدوية الموجهة لمعالجة مرضى السرطان، فقد تم اتخاذ عدة إجراءات فورية من أجل توفير هذه الأدوية بتسريع الإجراءات الجمركية من أجل اقتناء كميات معتبرة من هذه الأدوية، بعضها استلم في نهاية شهر سبتمبر والكمية المتبقية ستصل شهر أكتوبر الحالي.

أود الإشارة هنا أن كل ما أثير حول الندرة الحادة لبعض الأدوية، راجع إلى ردة فعل بعض المخابر الأجنبية التي لم تعجبها إجراءات ضبط السوق التي اتخذتها الدولة وتفضيل المنتج الوطني الذي تتوفر فيه كل معايير الجودة والتنافسية.

وقد أسديت تعليمات صارمة في هذا المجال، من أجل ضمان مخزون استراتيجي دائم للأدوية على مستوى الصيدلية المركزية للمستشفيات، وضرورة تفعيل الآليات التي تم وضعها لتفادي حالات الندرة لاسيما :

- المنصة الرقمية المتعلقة بالتصاريح الأسبوعية لمستوى مخزونات المواد الصيدلانية والكميات الموزعة من طرف المؤسسات الصيدلانية للاستيراد والتصنيع،
- ومرصد اليقظة المكلف باقتراح حلول وبدائل علاجية للأدوية التي قد تعرف تذبذبا في التزويد وخاصة على المستوى الدولي.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

بالنسبة لقطاع السكن الذي حظي بدوره بعدة تساؤلات من طرف الاخوة والأخوات النواب، أود تقديم التوضيحات الآتية:

فيما تعلق برفع حصص السكنات لفائدة بعض الولايات، تجدر الإشارة الى أن تبليغ البرامج الإضافية للولايات يتم بمراعاة بعض المعايير، لعل أهمها الاحتياجات المعبر عنها من طرف الوالي، مدى توفر العقار الموجه للسكن، ومدى التقدم المحرز في تنفيذ البرامج السكنية المبلغة للولاية المعنية،

وبخصوص السكن الريفي، فقد تم رصد 400.000 إعانة برسم الخماسي الجاري، بِلَاغٍ منها إلى الولايات لحد الآن 260.000 وحدة.

وفي نفس السياق، وبشأن صيغة السكن الريفي المجمع، فقد تم تحديد مجال تطبيق هذه الصيغة بصفة حصرية في ولايات الجنوب وفي البلديات الخاضعة لصندوق الهضاب العليا.

أما بخصوص مراجعة شروط الاستفادة من صيغة السكنات الاجتماعية، فإن مراجعة المرسوم التنفيذي رقم 08-142، هي قيد الدراسة، لاسيما من أجل تشديد إجراءات المنح ومحااربة الغش وتعزيز الشفافية، وذلك بإدراج الرقمنة في طلبات السكن العمومي الإيجاري من أجل القضاء على التجاوزات والتلاعبات التي سجلتها بعض بلديات الوطن.

وعلى صعيد آخر، باشرت الحكومة في عملية القضاء نهائيا على البيوت القصدية التي تم إحصاؤها منذ سنة 2007، وذلك في إطار برنامج امتصاص السكن الهش، حيث تم تسليم لهذا الغرض أزيد من 10 آلاف وحدة سكنية عمومية.

وفيما يخص الحصول على رخصة البناء، فقد تم إعداد مشروع مرسوم، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 15-19، المحدد لكيفيات تحضير وتسليم رخص البناء، يتضمن إدراج عدة



تسهيلات، على غرار رقمنة الإجراءات، وتقليص أعضاء الشبائيك الموحدة، من أجل تمكين المواطنين من الحصول على رخص البناء في الآجال المحددة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

أما التساؤلات الخاصة بالمنشآت القاعدية والسكن لا بأس بالتذكير بأن هذا القطاع استحوذ على ما يقارب 80 % من العمليات التي تم رفع التجميد عنها خلال سنتي 2022 و2023 بمبلغ يتجاوز 1000 مليار دينار، دون احتساب البرنامج الذي تم إنجازه وكذا الجاري تنفيذه، لاسيما في قطاع السكك الحديدية بغلاف مالي فاق 2.000 مليار دج، والذي من المتوقع أن يخلق حوالي 70.000 منصب شغل مباشر جديد خلال سنوات الإنجاز الممتدة إلى غاية 2026.

وبخصوص الانشغالات في مجال الطرقات، يجدر التنويه بأن الحكومة مدركة بأهمية هذه المشاريع ودورها، لا سيما، في دعم التنمية المحلية، حيث قامت بتسجيل العديد منها في مشروع قانون المالية لسنة 2024، في حين تم برمجة أخرى في سنة 2025، حسب الأولويات، وعلى سبيل المثال لا الحصر، أذكر بعض المشاريع التي سيتم الشروع في إنجاز مقاطعها الأولى سنة 2024، بكل من بسكرة (ازدواجية الطريقين الوطنيين 46 و 83)، والبويرة (ازدواجية الطريق الوطني رقم 08) وتيارت (ازدواجية الطريق الوطني رقم 23)، وسعيدة (ازدواجية الطريق الوطني رقم 06)، وسيدي بلعباس (ازدواجية الطريق الوطني رقم 13)، وعنابة (ازدواجية الطريق الوطني رقم 21)، والمسيلة (ازدواجية الطريق الوطني رقم 08)، وبرج بوعريريج (انجاز طريق اجتنابي على مستوى الحساسنة)، وإليزي (تقوية الطريق الوطني رقم 03)، والمغير (ازدواجية الطريق الوطني رقم 03)، وكذا إعادة بعث مشروع ازدواجية الطريق الوطني رقم 16 بقالمة،

بالإضافة إلى مشاريع طرقات أخرى على مستوى ولايات أدرار وأولاد جلال ووهران وقسنطينة وغيرهم من الولايات، كلفت وزارة الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية بمتابعة الموضوع واقتراح برنامج للتكفل بتسجيلها للدراسة والانجاز وفقا لمخطط متعدد السنوات ابتداء من سنة 2024.



كما يجدر التنويه هنا إلى الأهمية التي توليها الحكومة لبعث المشاريع التي كانت معطلة بسبب ضلوع بعض شركات إنجازها في قضايا فساد، وعلى رأسها إنجاز منفذ الطريق السيار جن-جن العلمة، لما يشكله من أهمية كبرى في الرفع من قدرات استغلال ميناء جن جن العملاق، حيث تم تنصيب ورشات الأشغال على مستوى مقاطع ولايات جيجل وميلة وسطيف، والأشغال جارية بوتيرة مقبولة عموماً، على أن يتم رفعها في القريب العاجل بعد تدخل الحكومة وإزالة كل التحفظات والقيود الإجرائية لا سيما ما تعلق بالبنود التعاقدية الجديدة.

بالنسبة لظاهرة تراكم الرمال على مستوى الموانئ الوطنية، فأذكركم بالبرنامج الوطني متعدد السنوات لتجريف وكسح الرمال في مرحلة أولى على مستوى 11 ميناء وملجأ للصيد ومينائين للنزهة والميناء التجاري للغزوات.

كما صادقت الحكومة على إطلاق دراسات ضمن البرنامج المخطط له لجرف أربعة موانئ (مينائي بجاية ومستغانم المختلطين وميناء الصيد قوراية بتيبازة وميناء الصيد والنزهة كاب جنات بيومرداس).

فالغاية هي الوصول إلى مضاعفة قدرات استيعاب الأرصفة الموجودة على مستوى هذه الموانئ إلى 15 أو 16 متر وهذا للاستغلال الأمثل لهذه المرافق الاقتصادية والسماح برسو السفن ذات الحجم الكبير.

كما تم رفع أكثر من 600 هيكل لسفن كانت متواجدة على مستوى موانئ الصيد، وتعيق الاستغلال الأمثل لهذه المرافق مما سمح بإعطاء انسيابية أكبر على مستوى الموانئ المعنية.

وبخصوص الاستجابة إلى الطلب الكبير على مختلف وسائط النقل، لاسيما الجوي منها، خلال الفترة الأخيرة سواء على الصعيد الداخلي لاسيما الرحلات الجوية من وإلى جنوب البلاد، وكذا على الصعيد الدولي نحو العديد من البلدان على غرار المملكة المتحدة وألمانيا والنمسا ومصر والأردن وتونس والعربية السعودية، كثفت الحكومة جهودها من أجل تطوير النقل الجوي



حيث تم تكثيف عدد الرحلات وأيضاً وجهتها، في مسعى يهدف إلى جعل مطار الجزائر الدولي مطارا محوريا رابطا بين مختلف الرحلات الدولية كما تصبو الحكومة، ومن اجل استغلال أمثل للأسطول الجوي الوطني، الى الاستعانة بأسطول شركة طاسيلي للطيران ضمن المنظومة الوطنية للنقل الجوي متناسقة إلى جانب شركة الخطوط الجوية الجزائرية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

لقد كان لموضوع تحسين التزود بالماء الشروب نصيب من التدخلات، وعليه يجدر التنويه بأن الحكومة تولي أهمية قصوى لهذا الموضوع ضمن سعيها إلى ضمان الأمن المائي بجميع أبعاده، بهذا الخصوص، سأذكر بعض التوضيحات بخصوص بعض المشاريع التي تم التطرق لها خلال هذه التدخلات، على سبيل المثال لا الحصر:

### في مجال تحسين تزويد الساكنة بالماء الشروب:

- بخصوص انشغال تأخر مشروع تموين 16 بلدية بولاية ميلة بالماء الشروب انطلقا من سد بني هارون، فإن نسبة تقدم الأشغال بلغت حوالي 45 %، ومن المتوقع دخول هذا المشروع حيز الخدمة في السداسي الثاني من السنة المقبلة.
- فيما يتعلق بمشروع تزويد بلديتي مقررة وبرهوم بالمياه الصالحة للشرب انطلقا من سد سوبلة بولاية المسيلة، تم تسجيل عمليتين، تتعلق الأولى بإنجاز قنوات الجر على مسافة 15 كلم، حيث تبلغ نسبة الإنجاز 60 %، فيما تخص العملية الثانية إنجاز محطة معالجة المياه الصالحة للشرب أحادية الكتلة بطاقة إنتاجية تبلغ 50 لتر/ ثانية، وسيتم إطلاق الأشغال في أقرب الآجال.
- فيما يخص تزويد ولاية سيدي بلعباس بحصة من المياه الصالحة للشرب انطلقا من محطة تحلية المياه البحر شط الهلال، ولاية عين تيموشنت، ثم اقتراح المشروع في إطار دراسة تدعيم المناطق الداخلية للبلاد، قصد تحويل 100.000 م<sup>3</sup>/اليوم من مياه انطلقا من قناة تافنة لمياه المحلاة



للبحر القادمة من محطة شط الهلال بعين تموشنت باتجاه وهران، هذه الحصة ستستفيد منها ولاية سيدي بلعباس بعد الانتهاء الأشغال محطة رأس الأبيض بوهران في نهاية سنة 2024.

- بالنسبة لتزويد سكان جانت بالمياه الصالحة للشرب لا سيما قرية تاسات، التي يبلغ عدد سكانها حوالي 200 ساكن حاليًا، حيث يتم تزويدهم يوميًا وبشكل منتظم عن طريق الشاحنات الصهرجية. فمنطقة تاسات خالية من موارد المياه السطحية والجوفية بعد أن تم حفر 4 آبار بأعماق تتراوح بين 140 إلى 600 م والتي ثبت أنها سلبية.

- ولا يزال القطاع حريص على إيجاد حل نهائي لتزويد هذه القرية بالمياه الصالحة للشرب وهذا بدراسة جلب المياه من مناطق مجاورة لقرية تاسات، تبعد بحوالي 50 كم.

- فيما يتعلق بمشروع تزويد بلدية عين صالح بالمياه الصالحة للشرب انطلاقًا من محطة فقارة العرب، تم تسجيل العملية في إطار البرنامج القطاعي لسنة 2023 بمبلغ 300 مليون دينار جزائري، لإعادة تأهيل القناة الجر على مسافة 12 كم. سيتم انطلاق الأشغال قريبًا. أما باقي القناة، فتم اقتراح عملية إعادة تأهيلها (الشرط الثاني) في إطار قانون المالية 2024، بمبلغ 400 مليون دينار جزائري.

- وفيما يخص الحماية من الفيضانات لمنطقتي فرندة والسوقر بولاية تيارت، فقد استفادت الولاية، على غرار باقي الولايات، من عمليات تنقية شاملة للأودية ومجاري مياه الأمطار وشبكات الصرف الصحي، كما استفادت مدينة قصر شلالة، في إطار البرنامج الجديد لسنة 2023 من عملية تتمثل في حمايتها من مياه الأمطار من خلال إعادة تأهيل القنوات، وإنجاز قنوات ومجمعات الصرف الصحي بغلاف مالي يقدر بمبلغ 810 مليون دينار جزائري.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

إيمانًا منها بالأهمية التي يكتسبها استغلال مياه البحر كمورد مائي بديل أهمية قصوى بالنظر لدوره الحيوي في استراتيجية ضمان الأمن المائي، قامت الحكومة بتنفيذ تعليمات السيد رئيس

الجمهورية بوضع برنامج وطني لبناء محطات تحلية مياه البحر، انتهت بوضع 12 محطة كبرى حيز الخدمة.

وقصد تعزيز هذه الإنجازات، وبنظرة استباقية تهدف إلى مواجهة الضغوطات المرتبطة بشح المياه، لاسيما مع زيادة ظاهرة الاحتباس الحراري والجفاف، أين شهدت بلادنا على مدى السنوات الثلاث الماضية شحًا مائيًا غير مسبوق تميّز بنقص كبير في تساقط الأمطار بنسبة تتراوح بين 30 و 40%، قامت الحكومة بوضع برنامج تكميلي لتحلية مياه البحر حيز التنفيذ، أفضى إلى:

- التزويد بـ 150.000 متر مكعب يوميا من المياه المحلاة الإضافية، لفائدة الجزائر العاصمة.
- الانطلاق في أشغال بناء وربط خمسة محطات كبرى لتحلية مياه البحر، بطاقة 300.000 متر مكعب في اليوم عن كل واحدة منها في ولايات (وهران، تيارازة، بومرداس، بجاية، الطارف)؛
- وضع مخطط لتكوين التقنيين والعمال الذين سيشرّفون على استغلال وصيانة منشآت ومحطات تحلية مياه البحر؛
- إنشاء، في شهر مارس الماضي، الوكالة الوطنية المكلفة بتسيير واستغلال محطات التحلية؛
- برمجة إنجاز سبع محطات أخرى، لتحلية مياه البحر، بقدرة إنتاج يومي تساوي 300.000 م<sup>3</sup>، ومحطة بقدرة 60.000 م<sup>3</sup>، كلها قيد الدراسة.

فضلا عن البرنامج التكميلي لتحلية مياه البحر تقرر وضع برنامج إستعجالي للمياه لسنة 2023 بمبلغ 14,209 مليار دينار لفائدة 19 ولاية التي تشهد بعض بلدياتها عجز كبير، لاسيما عبر إنجاز آبار لتزويد الساكنة بالماء الشروب، بالإضافة إلى البرنامج المهيكّل الخاص بضمان تزويد ساكنة ولاية بشار بالماء.

### في مجال الري الفلاحي:

- بخصوص توسيع محيطات السقي لتلاغمة، وادي العثمانية ووادي سقان بولاية ميلة، فقد تم إدراجهما من أوائل الولايات المستفيدة من سد بني هارون، بحيث تولى قطاع الري إنجاز دراسة تهيئة محيط تلاغمة على مساحة 7000 هكتار الواقع على سهل تلاغمة، والذي يشمل

عدة مناطق متفرقة وهي وادي العثمانية، وادي سقان، تلاغمة، مشيرة وأولاد حملة، اما الباقي، ستتكفل به في البرامج المستقبلية وذلك حسب الوفرة المالية. ففي سنة 2022 بلغت المساحة المسقية بولاية ميلة حوالي 20 087 هكتار.

### في مجال تصفية المياه المستعملة:

- فيما يخص رفع التجميد على مشروع محطة تصفية المياه المستعملة بولاية غليزان، قام قطاع الري باتخاذ كل الاجراءات لرفع تجميد على العملية في هذه السنة والمتعلقة بـ "إنجاز محطة معالجة مياه الصرف الصحي بما في ذلك مجمع المياه لواد جامع" بمبلغ مالي يقدر بـ 500 مليون دينار جزائري، سيتم تكفل به في البرامج المستقبلية.
- فيما يخص طلب انجاز مشروع محطة تصفية المياه المستعملة بولاية أم البواقي، فقد استفادت ولاية أم البواقي من مشروع انجاز محطة بسعة 20.000 م<sup>3</sup> / يوم. وقد بلغت نسبة الاشغال بـ 65%.
- فيما يخص مشروع محطة تصفية المياه المستعملة بالواد الفضة فإن الدراسة تم إنجازها بما في ذلك ادماج كل من بلديتي الكريمة وحرشون، وسيتم التكفل بتسجيل هذه العملية في البرامج المستقبلية، مع العلم انه تم رفع التجميد عن مشروع محطة التصفية لبلدية تنس والجراءات جارية من أجل إعداد دفتر الشروط للانطلاق في الأشغال.
- أما بخصوص محطة تصفية المياه المستعملة ببرج الحواس التي دخلت حيز الخدمة شهر جوان 2022 ومع حدوث الفيضانات الأخيرة والتي تسببت في تحطيم 04 مجمعات للصرف الصحي، فقد تم إصلاحيها من طرف المؤسسة المنجزة للمشروع وحاليا هي في الخدمة.

### بالنسبة لمشاريع السدود :

- بلغت نسبة تقدم الأشغال على مستوى السد بوخروفة بولاية الطارف الى 85 %، وبعد المشاورات الأخيرة التي تمت بين الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات والمجمع الأشغال سوف تنطلق عن قريب وذلك بعد إعادة تقييم العملية بمبلغ يقدر بـ 2,3 مليار دينار جزائري مما سيسمح بدفع المستحقات العالقة لصالح مجمع المؤسسات المنجزة واستئناف الأشغال.

- بالنسبة لسد شبابطة بولاية أم البواقي الذي تبلغ قدراته التخزينية 65 مليون م<sup>3</sup> ، والذي ستوجه مياهه لتأمين تموين ولاية أم البواقي بالماء الشروب، بالإضافة إلى الري الفلاحي، فقد أعدت الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات الدراسات التفصيلية الخاصة APD لهذا السد، والتي انتهت سنة 2018، وسيتم تسجيله ضمن الاقتراحات المستقبلية.

- أما فيما يخص مشروع سد امجدل، بولاية المسيلة، فقد تم إعداد كل الدراسات التفصيلية لهذا المشروع حيث تم تسجيل عملية تخص رفع العراقيل التي تتكفل بنزع الملكية، انجاز تحويل شبكات الخطوط الكهربائية، بالإضافة الى تبليغ مقررات التنازل عن الأراضي الواقعة داخل حوض السد لصالح المنفعة العمومية، زيادة الى إعادة إسكان 70 عائلة كانت تقطن بحوض السد، وحاليا بلغت نسبة الاشغال أكثر من 80 بالمائة. أما فيما يخص انجاز السد في حد ذاته سيتم تسجيله ضمن الاقتراحات المستقبلية.

أما بخصوص الموضوع الذي أثير حول محطة تحلية المياه البحر لسوق ثلاثة بولاية تلمسان، فتجدر الإشارة إلى أن هذه المحطة قد عرفت الكثير من الاختلالات والتجاوزات التي أدت إلى توقيفها في شهر أكتوبر 2019 لأسباب تقنية وأخرى متعلقة بسوء التسيير مرتبطة بالمستغل، حيث توصلت التحقيقات إلى أن هذه الاختلالات تعود إلى سوء اختيار التكنولوجيا المستعملة وكذا الأحكام التعاقدية التي لم تكن في صالح الطرف الجزائري جراء عدم مراعاة التنظيم الساري المفعول آنذاك. وقد أدت هذه الوضعية إلى عرض النزاع المتعلق بها أمام المحكمة المختصة.



ومن أجل المحافظة على وسيلة الإنتاج هذه والاستثمار المتعلق بها، تم إعداد مخطط استعجالي للسماح لهذه المحطة بالاستمرار بالعمل جزئياً وهي تنتج بسمار تصاعدي، بفضل تقنيين جزائريين و فقط، 30.000 م<sup>3</sup> و 38.000 م<sup>3</sup> يوميا، في انتظار إعادة تأهيلها كليا.

ومن جهة أخرى وفيما يتعلق برفع دعوى قضائية ضد المستثمر، فقد قضت المحكمة بتحويل أصول الاستثمار لصالح الطرف الجزائري مع الحكم على المستثمر بغرامة مالية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

لقد تطرق بعض الإخوة إلى مسألة عدم إستكمال إصدار النصوص التطبيقية لقانون الإستثمار 22-18، أود هنا إعادة التأكيد بأن كل هذه النصوص والتي عددها 08 قد صدرت مباشرة بعد إصدار القانون، ولأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة، تصدر النصوص التطبيقية لقانون بهذه الأهمية وهذا الحجم متسلسلة في نفس العدد من الجريدة الرسمية (رقم 60 لسنة 2022) وهو ما سهل دخول القانون حيز التنفيذ مباشرة بعد تنصيب الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار.

كما أن بؤادر نجاح المقاربة الجديدة للإستثمار، بدأت تظهر من خلال ما تعرفه الجزائر من حركية في مجال استقطاب الاستثمار، وزيادة رغبات الاستثمار الأجنبي المباشر المعبر عنه، لاسيما في الفترة الأخيرة التي عرفت تحركا كبيرا للدبلوماسية الاقتصادية عملا بالتوجيهات السامية لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون والأهمية البالغة التي أعطاه لها هذا الجانب من خلال الإشراف على افتتاح العديد من منتديات رجال الأعمال خلال الزيارات التي قادته إلى عدة عواصم لدول كبرى كالبرتغال، روسيا، قطر، الصين، تركيا.

للإشارة، فالنتائج المحيئة للتسجيلات إلى غاية 30 سبتمبر 2023 على مستوى شبابيك وكالة الاستثمار، تشير إلى تسجيل 3.734 مشروع استثماري منذ بداية العمل بالقانون الجديد للاستثمار في الفاتح من نوفمبر من السنة الماضية إلى غاية 30 سبتمبر من السنة الجارية. بمبلغ مصرح به



يتجاوز 1.951 مليار دينار أي ما يعادل 12 مليار دولار مع الالتزام بخلق ما يقارب 94.000 منصب شغل دائم ومباشر.

من بين هذه المشاريع نذكر، 103 مشروع مسجلة على مستوى الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية منها 29 مشروع استثماري مباشر و50 مشروع بالشراكة و24 مشروع كبير لمستثمرين محليين.

للإشارة إلى أنه حسب وتيرة التسجيلات التي تعرفها الوكالة، ومع إستكمال وضع الركيزة الأساسية للإستثمار، المتمثلة في العقار الاقتصادي، من توقع أن يتضاعف عدد المشاريع التي ستدخل فعليا حيز الإنجاز، نتطلع مستقبلا إلى إطلاق أكثر من 10 آلاف مشروع استثماري في السنة. وستظهر النتائج، بإذن الله تعالى، في الميدان مطلع سنة 2024.

وبالعودة إلى بنية المشاريع المسجلة، فإنها تخص مشاريع صناعية ب 1889 مشروع تخص مختلف الشعب الصناعية، نذكر منها الصناعات الكيماوية، المطاط والبلاستيك، ب 517 مشروع؛ صناعة المعادن والصلب الميكانيك والالكترونيك ب 419 مشروع، الصناعات الغذائية ب 332 مشروع النسيج ب 126 مشروع والصحة ب 120 مشروع استثماري، كما بلغت المشاريع المسجلة في قطاع الفلاحة ب 255 مشروع وأيضا السياحة ب 137 مشروع.

إن توزيع هذه المشاريع يتوافق مع الأهداف الكبرى التي سطرتهها الدولة في إطار قانون الإستثمار والمتعلقة باستهداف القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وكذا القطاعات التي تخلق أكبر قدر من مناصب الشغل الدائمة، فضلا عن ذلك فهي تدخل ضمن تحقيق أهداف الأمن الغذائي والمائي والصحي وكذا الطاقوي.

من جهة أخرى فالتوزيع الجغرافي لهذه المشاريع المسجلة، يبرز بوضوح بأنها موزعة توزيعا على أغلب ولايات الوطن، ف 50% منها سجلت بولايات الشمال، 30% بولايات الهضاب العليا و20% بولايات الجنوب. هذا التوزيع يبين أننا نسير في الاتجاه الصحيح بخصوص هدف تحقيق

التنمية الإقليمية المتوازنة، والتي ستتعزيز أكثر من خلال توطين الاستثمارات بطريقة تأخذ بالحسبان هذا التوزيع عن طريق تسهيل الولوج إلى العقار بهذه المناطق.

فضلا عن ذلك فالوكالة تعمل على تطوير حافظة الاستثمارات الموروثة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (سابقا) والمقدرة بـ **5.539** قيد الانجاز، حيث تسعى جاهدة إلى تسريع دخولها إلى مرحلة الاستغلال من خلال تعزيز المرافقة وحتى تقديم إلغاء مقررات سحب المزايا ومنح تمديدات لمقررات منح المزايا لمدة سنة إضافية مع التزام المستثمرين بضرورة الدخول في الاستغلال في حدود مدة التمديد.

للإشارة فقد بلغ عدد مقررات التمديد الممنوحة إلى غاية نهاية سبتمبر الماضي، **849** مقرا ودخول هذه المشاريع حيز الاستغلال سيسمح بفتح أكثر من **10** آلاف منصب شغل، هذا الرقم سيتضاعف بعد استكمال عملية التطوير.

وضمن توفير المعلومات الضرورية التي تسمح بتقييم بيئة الاستثمار، تعمل مصالح الوكالة بالتنسيق مع الهيئات والإدارات العمومية الممثلة في الشباك الوحيد على وضع نظام متابعة يسمح بمعرفة المشاريع المسجلة التي انطلقت فعلا في مرحلة الإنجاز، حيث تشير النتائج الأولية إلى تجاوز عددها نسبة **30** %، كما أعطيت تعليمات صارمة للوكالة بضرورة الحرص على التجسيد الفعلي لكل المشاريع المسجلة وكذا المتابعة الدقيقة لمدى احترام المستثمرين بالتزاماتهم، لاسيما تلك المتعلقة بأجال الإنجاز، وعدد مناصب الشغل.

وستكون الوكالة ملزمة بالنشر الدوري وبكل شفافية، عبر جميع وسائل الاتصال المتاحة، للوحة قيادة تتضمن المؤشرات الرئيسية لبيئة الاستثمار تعطي صورة دقيقة تعكس واقع تطور إنجاز المشاريع مما سيسمح للجميع بمتابعة وتسهيل إعداد مذكرات الظرفية الاقتصادية.

إضافة إلى كل هذه المشاريع أود العودة إلى المشاريع المنجمية التي تعد أحد روافد الاقلاع الاقتصادي والتنوع في الموارد، فقطاع المناجم يشرف على إطلاق المشاريع التالية: كربونات





الكالسيوم في ولايتي معسكر وقسنطينة، مشروع البانتونيت بمغنية بولاية تلمسان، مشروع  
الدياتومين في ولاية معسكر، مشروع الدولوميت في ولاية أم البواقي، مشروع الفوسفات في  
ولاية عنابة وأخيرا مشروع الباريت في ولاية المدية.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

لقد تطرق العديد من المتدخلين إلى موضوع العقار الاقتصادي وإقلاع الاستثمار، وبدوري  
أشاطرهم الرأي، نظرا للدور المحوري للاستثمار باعتباره الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي  
والتنمية بجميع أبعادها.

وأود بهذه المناسبة تقديم بعض التوضيحات بخصوص معالجة ملف العقار الاقتصادي الموجه  
للاستثمار، وكما تعلمون، اتسم هذا الملف بالكثير من التعقيدات نتيجة للتراكمات الكبيرة جراء  
سوء التسيير ولممارسات الرشوة والفساد التي عرفتها بلادنا خلال العشرية الماضية مما أدى  
إلى إهدار ممنهج لمساحات كبيرة من هذه الثروة غير القابلة للتجديد وتحويل جزء كبير منها عن  
غير مقصده، كما أن توقيف العمل بلجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمار وضبط  
العقار (CALPIREF) منذ ما يقارب 5 سنوات، زاد من التراكم الكبير لعدد طلبات العقار وعرقل إطلاق  
عشرات الآلاف من المشاريع الاستثمارية، إضافة إلى تراكم المشاكل المرتبطة بتسيير حافطة  
الاستثمارات، والمتعلقة بتغيير النشاط وحتى تغيير المواقع بالنظر إلى المشاكل المرتبطة بتهيئة  
العقار وعدم جاهزيته لإنجاز المشاريع الاستثمارية المسجلة.

ورغبة منها في تصحيح هذا الوضع، تعمل الحكومة، بعد تشخيص دقيق، على المعالجة العميقة  
لموضوع العقار، وفق رؤية واضحة المعالم والأهداف، في سبيل إضفاء انسجام أكبر على  
منظومة الاستثمار خاصة بعد صدور قانون الاستثمار 18-22، ودخوله حيز التنفيذ.

حيث أفضت إلى إعداد مشروع القانون المحدد لشروط منح العقار التابع للأملك الخاصة للدولة  
والموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، الذي يهدف إلى تمكين الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار من



التحكم في مسار الاستثمار بداية من منح العقار إلى دخول المشاريع حيز الاستغلال وفق مقارنة اقتصادية جديدة وتحقيق تكامل بين قانون الاستثمار ومشروع القانون المتعلق بالعقار، عبر تفويض الوكالة الحق حصريا بصلاحيه منح العقار الاقتصادي بواسطة شباكها الوحيد.

في هذا الصدد، يجدر التذكير بأن هذه المقاربة تهدف إلى تحرير كلي لفعل الاستثمار من التعقيدات الإدارية ورقمنة كل الإجراءات المتعلقة بمنحه، تكريسا لمبدأ المساواة في المعالجة وتعزيزا للشفافية، لاسيما من خلال إلزامية نشر العرض العقاري وكذا إدراج حصريه معالجة طلبات العقار عبر المنصة الرقمية للمستثمر.

ولتفادي الوقوع في الأخطاء السابقة المرتبطة بمنح الأوعية العقارية دون تهيئتها وربطها بمختلف الشبكات، الأمر الذي يوضع المستثمرين أمام جملة من العراقيل، فلن يتم مستقبلا عرض أي عقار على المنصة إلا إذا كان مهيئا وقابلا لاستقبال مشاريع استثمارية. لهذا الغرض، تقرر إنشاء وكالات خاصة بالعقار الصناعي والسياحي والحضري ستوكل لها مهام تهيئة العقار قبل وضعه تحت تصرف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار من أجل عرضه على المستثمرين وفقا للأهداف الكبرى التي سطرتها الحكومة في قانون الاستثمار.

دائما وبغية إضفاء الشفافية والمرونة والإنسيابية في معالجة طلبات العقار، تعكف الحكومة على وضع شبكة تقييم على أساس معايير موضوعية ودقيقة وقابلة للقياس، ومن أجل ضمان احترام آجال إنجاز المشاريع وكذا التزامات المستثمر، سيتم إعداد دفتر شروط دقيق يتيح للوكالة استرجاع العقار في حالة إخلال المستثمر بالتزاماته ويضمن عدم تحويل العقار عن الوجهة التي منح من أجلها.

أود، بخصوص موضوع العقار، طمأنة حاملي المشاريع، بأن حافظة العقار الاقتصادي الموجه للاستثمار تحتوي على عشرات الآلاف من الهكتارات المهيئة والجاهزة للإستغلال والتي ستتدعم باستلام المناطق الصناعية الجديدة التي يقيد التهيئة، وكذا العقارات غير المستغلة التي تعمل مصالح الدولة على استرجاعها، هذا دون الحديث عن حافظة العقار الفلاحي المسير من طرف كل

من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية (ONTA)، وديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية (ODAS)، الذي ستتطرق إليه لاحقا.

وإجابة على التساؤلات الملحة حول استرجاع الأراضي الفلاحية غير المستغلة فإن الحكومة تقوم بمتابعة وتقييم مستمرين لتأمين الثروة العقارية المسخرة عبر الآليات المتعددة.

فبخصوص برنامج الاستصلاح في إطار الحيازة على الملكية العقارية الفلاحية APFA، تم استرجاع 241.840 هكتار ممنوح سابقا لـ 35.405 مستفيد، وذلك في انتظار إعادة منحها في نفس الإطار عن طريق اللجان التقنية للدوائر.

أما في إطار الاستصلاح عن طريق حق الامتياز (الديوان الوطني للأراضي الفلاحية) ONTA، فقد تم استرجاع 863.860 هكتارا من أصل 1.620.543 هكتار ممنوح سابقا لـ 5.727 مستفيد، وسيعاد منحها بواسطة المنصة الرقمية للديوان الوطني للأراضي الفلاحية، في القريب العاجل.

كما تم استرجاع 43.442 هكتارا، تم تخصيصه من طرف ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية (ODAS)، حيث يعاد إطلاق الإشعار عن طريق الترشح للاستفادة منها ضمن المحفظة العقارية الرابعة.

أما فيما يخص تعزيز فرص الاستثمار في مجال الغابات والثروات الغابية، ووعيا منها لأهمية هذا الرافد للمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل دائمة، فقد عملت الحكومة على وضع تأطير أمثل لهذا القطاع من خلال مشروع قانون يتعلق بالغابات والثروات الغابية الذي وضع مفاهيم وأحكاما جديدة ترمي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الغابية لاسيما ما تعلق منها بالاستثمار في الأملاك العمومية الغابية، في مجالات:

- استغلال المنتجات الغابية غير الخشبية، التي يتم استغلالها حاليا بطريقة عشوائية؛
- الزراعة العائلية، بالإضافة إلى الأنشطة الزراعية الرعوية والجراجية الجبلية الأخرى التي تعتبر ذات مصلحة عامة في إطار رخص الاستغلال في الغابات؛



▪ حق الانتفاع بالموارد البيولوجية الطبيعية التابعة للملك العمومي الغابي والفضاءات الطبيعية التابعة له؛

▪ منح رخص استغلال الموارد الغابية من خلال حقوق الاستغلال وعقود الإيجار، وكذلك عن طريق تنظيم الرعي في أراضي الغابات؛

وبخصوص السؤال المتعلق بإعادة بعث عملية إعادة تهيئة وتوسعة السد الأخضر فأود التوضيح أن الحكومة تضع على رأس أولوياتها إنجاز هذا المشروع العملاق ذو البعد الوطني والاستراتيجي وفق مقاربة تشاركية تهدف أساسا إلى تظافر الطاقات الوطنية والقدرات المحلية والقطاعية.

في هذا الإطار يجدر التذكير أن إنجاز هذا المشروع، الذي تربو مساحته 4,7 مليون هكتار مساحته تتوزع على 13 ولاية، سيمتد من سنة 2023 إلى سنة 2030 بكلفة 75 مليار دج، خصصت له الحكومة الشطر الأول بمبلغ 12,4 مليار دج، مع التأكيد على أن 20% على الأقل من هذا المبلغ سيكون موجها إلى المؤسسات المصغرة المحلية بما يسمح باستحداث 10.000 منصب عمل.

كما أود الإشارة إلى أن الحكومة تثن الاقتراحات الواردة بهذا الصدد حيث أنها قد اتخذت التدابير التنظيمية والاجرائية لتوسيع مجال مشاركة الطاقات المحلية من الموارد البشرية ومكاتب

الدراسات ووسائل الإنتاج، بهدف تدعيم التنمية المحلية.  
السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب



تجاوبا مع الأهمية القصوى التي أوليتها لوضعية الفلاحين دون سند، تجدر الإشارة إلى أن لجان المطابقة على المستوى الوطني والمنصوص عليها في الجهاز التنظيمي الذي تم استكمالها في شهر نوفمبر 2022، قامت بدراسة 37.662 ملف طلب المطابقة، من أصل 141.974 طلب، أفضت إلى حد الآن، بالرد بالإيجاب على 29.115 طلب، ما يعادل مساحة 243.202 هكتار.

وحتى نعرج على النتائج المحققة في تحويل حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز فإن حصيلة هذه العملية قد بلغت في تقدمها 94% من أصل 203.079 ملف مودع، بمساحة 2,15 مليون هكتار.

كما أن التدابير الملائمة لإعادة منح هذه المستثمرات قد اتخذت وهي قيد المتابعة حاليا.

أما بخصوص تساؤلاتكم حول تعويض الفلاحين المتضررين جراء تداعيات الجفاف وكذا التقلبات الجوية التي شهدتها بعض الولايات خلال شهر ماي، وتضامنا مع الفلاحين قصد الحفاظ على مداخلهم وتفادي تردي أوضاعهم الاجتماعية التي قد تحول دون تمكينهم من إنجاح عملية إطلاق الموسم الفلاحي 2023-2024 فقد اتخذت الحكومة، إجراءات عملية لإحصاء المتضررين والتي أسفرت نتائجها الأولية عن إحصاء 90.000 ألف فلاح على مستوى 34 ولاية و مساحة متضررة تقدر بـ 1,2 مليون هكتار معتسجیل عجز مائي قدره 90% على معظم الولايات الشمالية للبلاد، كما أن تساقطات الأمطار الغزيرة والمتأخرة قد كانت لها كذلك بعض الآثار السلبية على الشعب الفلاحي.

أمام هذه الوضعية الاستثنائية وبأمر من السيد رئيس الجمهورية، اتخذت حزمة من التدابير تتمثل أساسا فيما يلي:

- تأجيل دفع الإتاوة المستحقة عن الامتياز الفلاحي على مدى جدول زمني لمدة 36 شهرا، على مساحة إجمالية تناهز 2,23 مليون هكتار، أي ما يعادل إتاوة سنوية 3,6 مليار دج.
- تأجيل دفع القروض الفلاحية "الرفيق" لمدة 03 سنوات مع التكفل بنسبة الفوائد من طرف الدولة أي ما يعادل 1,6 مليار دج.



- وضع مرافقة لفائدة فلاحيا لحبوب من خلال منح قرض بمبلغ 20.000 دج في حدود 30 هكتار.
- منح الديوان الجزائري المهني للحبوب بصفة مجانية، مدخلات (البذور والأسمدة) لصالح منتجي الحبوب في الولايات الـ 34 المتضررة من الجفاف. حيث سيتم التكفل بهذا الإجراء، الذي تبلغ تكلفتها الإجمالية 41,62 مليار دج على عاتق ميزانية الدولة.
- تعويض إنتاج الحبوب المتضرر بفعل الإنتاشل لسنابل (القمح اللين والقمح الصلب) من خلال التنازل عن كمية قدرها 725.332 قنطار لفائدة الديوان الوطني لتغذية الأنعام بسعر قدره 4.000 دج/لقنطار، حيث ستتكفل الدولة بفارق 1.500 دج للقنطار، ما يعادل كلفة إجمالية قدرها 1,09 مليار دج.

بالإضافة إلى هذا، فإن قطاع الفلاحة قد سجل أضرارا أخرى جراء تساقط الأمطار المتأخرة قدرت بـ

3,4 مليار دج، حيث سيتم التكفل بها في الأيام المقبلة.

- في نفس السياق، تم اتخاذ إجراءات استعجالية للتكفل بالأضرار الناجمة عن التقلبات الجوية الأخيرة بمبلغ إجمالي قدره 9,4 مليار دج، على عاتق ميزانية الدولة، موجهة لإعادة تأهيل البنى التحتية المتضررة مع تخصيص مبلغ 880 مليون دج لفائدة الصيادين المتضررين جراء سوء الأحوال الجوية التي شهدتها ولاية تيبازة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

فيما يتعلق بتكريس مبدأ الشفافية في إطار القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية الذي دخل حيز التنفيذ منذ يناير 2023، والذي يهدف إلى إصلاح إطار التسيير العمومي لتوجيهه نحو الأهداف المسطرة والبحث عن الفعالية وتعزيز شفافية المعلومات الميزانية وتفعيل دور السلطة التشريعية.



وعليه، فإن الإطار الجديد يسمح بالإطلاع وبكل شفافية على المعلومات الميزانية والمالية والحصول على مقروئية أفضل للتقديرات الميزانية فيما يخص الإيرادات والنفقات.

حيث أن قانون المالية لسنة 2023 سمح بالولوج إلى معلومات أساسية لم تكن متوفرة ذي قبل لاسيما تلك المتعلقة:

- بالمعلومات المفصلة لقائمة الضرائب والاختصاصات الأخرى المخصصة كليا أو جزئيا للجماعات والمقدرة بـ 438 مليار دج.

- المعلومات المتعلقة بالاقتطاعات الإجبارية غير الجبائية الموجهة لتمويل هيئات الضمان الاجتماعي المقدرة بـ 1.620 مليار دج.

- المعلومات المتعلقة بالنفقات الجبائية بمبلغ قدره 448,49 مليار دج.

- قائمة الحسابات الخاصة للخرينة ومحتواها بما فيها حسابات التخصيص الخاص مع توضيح أوجه النفقات، مع الإشارة إلى أن مشروع قانون المالية لسنة 2024 يحتوي على معلومات أوفر فيما يخص الرصيد المالي عند نهاية السنة لهذه الحسابات الخاصة.

- قائمة الرسوم شبه الجبائية مع تفصيل الهيئات المستفيدة وتبيان المبالغ التقديرية ذات الصلة مع توضيح السند القانوني.

كما عرفت أيضا السنتين الأخيرتين ، إعداد ونشر ميزانية المواطن، التي تعتبر وثيقة مبسطة موجهة للمواطنين بصفة خاصة، تتضمن أهم المعلومات والمستجدات التي تأتي بها قوانين المالية في كل سنة.



أما بخصوص السؤال المرتبط بعدم صدور المراسيم التطبيقية للقانون المتعلق بالصفقات العمومية، أود طمأنة الأخ النائب صاحب السؤال بأنه قد تم استكمال إعداد هذه النصوص وهي حاليا على مستوى الأمانة العامة للحكومة.

وفيما يخص تحديث القطاع المالي والمصرفي التي تجسدت من خلال إعداد القانون النقدي والمصرفي الذي يواكب التغيرات الاقتصادية والمالية العميقة والتحديات التقنية والتكنولوجية التي يعرفها القطاع والذي يعد ضروريا لحسن سير الاقتصاد ونموه، فستتم المصادقة على أهم نصوصه التطبيقية قبل نهاية السنة الجارية، لا سيما تلك المتعلقة بشروط الترخيص واعتماد المؤسسات المالية، مما سيسمح بإرساء الإطار التنظيمي الضروري للحصول على رخص تثبيتهم وانتشارهم

كما تجدر الإشارة إلى اعتماد النظام المتعلق بشروط الترخيص والاعتماد ونشاطات مكاتب الصرف من طرف المجلس النقدي والمصرفي، مما سيسمح، في مرحلة أولى، بتسهيل خدمات عمليات الصرف وتقريبها لفائدة المواطنين والمتعلقة خاصة بمصاريف المهام للخارج والتداوي والدراسة والتربصات بالخارج ومنحة السفر.

وفي مرحلة ثانية، ستتم مراجعة النصوص التطبيقية المتعلقة بعمليات الصرف، من طرف الجهة المخولة، حتى يتم تكييفها مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

ومن جهة أخرى، سيتم إصدار حزمة أخرى من التنظيمات بهدف وضع القواعد المنظمة لفتح بنوك الأعمال والبنوك الرقمية وكذا البنوك الموجهة حصريا للمعاملات الإسلامية.

ما من شأنه تنويع المنتجات البنكية من خلال عروض الخدمات والمنتجات الملائمة لاحتياجات المتعاملين مما سيساهم من دون شك في امتصاص جزء من السيولة النقدية المتواجدة حاليا خارج المسارات الرسمية والمساهمة هدف بلوغ الشمول المالي.





فضلا عن ذلك فحزمة من النصوص ذات الطابع التقني هي في مرحلة الإعداد وسيتم إصدارها أيضا قبل نهاية السنة الجارية وتتعلق لاسيما بحوكمة والمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية والتي من شأنها تعزيز مبادئ الشفافية والفعالية والنجاعة في أداء هذه المؤسسات.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

لقد أثار العديد من الإخوة كذلك موضوع العلاقة بين السلطين التنفيذية والتشريعية، ولاسيما فيما يتعلق بتعزيز التواصل بين النواب وأعضاء الحكومة.

بهذا بخصوص، أؤكد لكم مرة أخرى بأن الحكومة تولي بالغ الأهمية لهذا الجانب، وذلك وفقا لاستراتيجية واضحة نعمل عليها منذ أكثر من سنتين، بهدف تعزيز الاستجابة لأليات الرقابة البرلمانية والتقييد الصارم بالأحكام الدستورية ذات الصلة، وكذا الإسهام في تحسين سير هذه الآليات.

ولا أخفي عليكم، السيدات والسادة النواب، أن الهدف الأساسي الذي نعمل على تحقيقه هو التحول من "مقاربة تبرير الوضع القائم" التي سادت فيما سبق، إلى مقاربة "التكفل الفعال والسريع بانشغالات ومطالب المواطنين"، هذه الأمانة الثقيلة التي تقومون برفعها عبر أسئلتكم ومدخلاتكم وخلال لقاءاتنا بكم.

وفي إطار تجسيد هذا المسعى، سيتم إنشاء منصة رقمية، على مستوى وزارة العلاقات مع البرلمان تربط كل القطاعات الوزارية وكذا ديوان الوزير الأول، بما يضمن العصرية والفعالية المطلوبة في تسيير هذا الملف.

أما فيما يتعلق بالرد على الأسئلة الشفوية، أؤكد لكم مجددا استعداد الحكومة التام لتنفيذ أي إجراء يراه مجلسكم الموقر مناسبا قصد تحسين سير هذه الآلية وضمان التقييد بالآجال الدستورية للإجابة، حتى وإن اقتضى الأمر نزول كل أعضاء الحكومة إلى قبة البرلمان يوم الخميس.



أما فيما يتعلق بإعداد النصوص التشريعية، فإن ذلك يجري وفق مخطط مدروس سيسمح بإذن الله تعالى باستكمال إعداد مجمل النصوص الواردة ضمن جدول أعمال الدورة البرلمانية وموافاتكم بها قصد ضمان إصدارها في الآجال المرجوة.

السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب

تلكم هي أهم ما رأيت أنه من الضروري توضيحه ردا على تساؤلاتكم وانشغالاتكم، وسيتكفل أعضاء الحكومة، كل فيما يخصه، بنشر التفاصيل المرتبطة بها عبر وسائل الإتصال التابعة لدوائرهم الوزارية، وهم مدعوون أيضا إلى التطبيق الصارم لتعليماتي المرتبطة بضرورة السهر على الرد على انشغالات السيدات والسادة النواب، واستقبالهم في إطار منظم.

وفي الختام أجدد إلتزام الحكومة، بمضاعفة جهودها من أجل مواصلة التجسيد الميداني لإلتزامات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، والعمل على تعزيز اليقظة بغية التكيف مع التحولات على الصعيدين المحلي والدولي، خدمة للأهداف السامية وحتى نكون في مستوى تطلعات مواطنينا في بناء جزائر جديدة قوية وأمنة ومستقرة ومزدهرة.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

